



قراءات في
كتب مقارنة

التعريف الوافي لكتاب الجامع الكافي في فقه آل محمد (عليهم السلام)

لحافظ أبي عبدالله محمد بن علي بن الحسن العلوي (٣٦٧ - ٤٤٥هـ)

السيد عبدالله بن حمود العزّي (*)

إنّ المتتبع للحركة الفقهية منذ فجر الإسلام وحتى اليوم يجد أنّ الفقه الإسلامي قد مرّ بمراحل متعددة من التطوّر المنهجي، والنماء المعرفي، والتجديد النوعي، ومن التقييد والتأصيل. ففي عصر الرسالة تكاملت مصادره التشريعية الأساسية، واستوعبها عدد من الصحابة الكرام، وتدرّبوا على كيفية الاستناد إليها، والاستنباط منها عند حدوث الوقائع وحلول النوازل. وفي عصر الصحابة تأصل مبدأ التطبيق الفقهي، وإنزال الأدلة على تلك النوازل والوقائع. وأمّا في عصر التابعين فقد توسّعت دائرة البحث الفقهي نتيجة للاحتكاك الحضاري بين المسلمين وبين الشعوب التي دخلت الإسلام، وخصوصاً بعد انتشار جماعة من فقهاء التابعين في عدد من الأقاليم ذات الثقافات المتنوعة والحضارات المختلفة، فظهرت نوازل جديدة وأحداث عديدة، وظهر ما يُمكن أن يُسمى بـ(الفقه الموائم).

وفي أواخر عصر التابعين وأوائل عصر تابعي التابعين، وحتى منتصف القرن الثالث الهجري، نمت حركة العلوم الفقهية كبقية العلوم، وكثرت التآليف

(*) باحث ومُحقّق للتراث - اليمن.

في مختلف مجالاتها، وظهرت كتب الحديث وكتب أصول الفقه، التي رفدت المجتهدين بمواد الاجتهاد، فتوسعت أبواب الاجتهادات الفقهية وتطورت ومهدت لظهور المذاهب الفقهية.

وتكوّنت على إثر ذلك لكل مذهب من المذاهب الإسلامية ثروة فقهية ضخمة لا نستطيع في هذه العجالة رصدها أو التعرّيج على تفاصيلها، ولكن لعلّ من أهم ما يُمكن ذكره هنا هو بروز الموسوعات الفقهية المهمة والكبيرة، ولعلّ في طليعتها هذا الكتاب الذي بين أيدينا، والذي يعتبر من أهم الموسوعات الفقهية التي ظهرت في أواخر القرن الرابع الهجري وأوائل القرن الخامس الهجري، واشتمل على خصائص ومميزات قلما توجد في أي موسوعة فقهية أخرى سواء من ناحية التعاطي مع المسائل الفقهية الخلافية، أو من ناحية تعدد الآراء حولها، أو من ناحية التنوع الفقهي.

أولاً: حول الكتاب

يأتي هذا الكتاب القيم والمعروف باسم (الجامع الكافي) أو (جامع آل محمد) كواحد من أهم وأقدم كتب آل محمد الفقهية التي ألّفت أواخر القرن الرابع الهجري وأوائل القرن الخامس الهجري، وله مكانة مرموقة وشهرة واسعة في أوساط الزيدية.

وفيما يلي نظرة شاملة لمعالمه الأساسية وأهميته العلمية، وطرق مؤلفه المنهجية:

١- أهمية الكتاب

تأتي أهمية هذا الكتاب لاعتبارات عديدة من أهمها:

١ - استيعابه إلى حدّ ما فقه عدد من فقهاء المسلمين من كل المذاهب الإسلامية، ففي الوقت الذي خصّص فيه مؤلفه مساحة واسعة لفقه ثلاثة من العترة النبوية وواحد من شيعتهم الزكية، فإنه أيضاً تطرق إلى فقه عدد آخر من العترة النبوية (آل محمد) وعدد من الصحابة، وعدد من التابعين وتابعيهم، بما فيهم أئمة المذاهب الأربعة، وعدد من أتباعهم.

٢ - معالجته لقضية هامة طالما دعا إليها عدد من المهتمين بوحدة الأمة، وعدم إثارة المسائل الخلافية بين مذاهبها، وهي ما بات يُعرف اليوم بـ(التقريب بين المذاهب) حيث تناول التقريب بأسلوب يجعلك تتذوق حلاوته وتعيش حقيقته.

٣ - خصوصيته بين كُتب الفقه عند الزيدية، باعتباره من أقدم الكتب الفقهية التي جمعت أغلب فقه الأئمة المتقدمين من آل محمد وشيعتهم الكرام والصحابة والتابعين.

٤ - استيعابه لثلاثين مصنفاً من مصنفات الحافظ الكبير المعمر محمد بن منصور المرادي، الذي يُعد في طبقة مشايخ شيوخ الحافظ البخاري، وإن لم يشتهر كاشتهاره.

٥ - احتواؤه على ثلاثة مناهج من مناهج الاستدلال الفقهي عند المدارس الفقهية، وهي المناهج التي تدور حولها الاجتهادات عند مختلف المذاهب الإسلامية، أي: **منهج مدرسة الأثر**، وهو منهج شديد التمسك بظاهر النص الشرعي. و**منهج مدرسة الرأي**، وهو منهج يعطي وزناً كبيراً لمقاصد النص الشرعي. و**منهج مدرسة الوسط (الرواية والدراية)**، وهو منهج يُوازن بينهما.

ولعل ما يُفيد هنا أمران مهمان:

أولهما: اجتماع نماذج واسعة من هذه المناهج الثلاثة في كتاب واحد، وقلماً تجتمع في غيره.

وثانيهما: كشف حقيقة نشوء هذه المناهج الثلاثة، حيث اعتبر بعض الباحثين أن مردّ نشأتها إلى الطبيعة الجغرافية، فأضاف منهج مدرسة الأثر إلى (المدينة) أو (الحجاز) ومنهج مدرسة الرأي إلى (العراق) أو (الكوفة) بينما يتبين لنا من خلال هذه المسائل التي تضمنها هذا الكتاب وغيرها من الشواهد أن علاقة الجغرافيا بالفقه والاجتهاد علاقة نسبية. فهذا الإمام مالك عاش في (الحجاز) وقد تأثر بمنهج مدرسة الرأي (العراق). وهذا الإمام أحمد عاش في

(العراق) وغلب عليه منهج مدرسة الأثر (الحجاز). وأما آل محمد فغلب على منهجهم طابع الموازنة بين المنهجين.

٦ - لغته الفقهية، ميسرة وسهلة وغير معقدة الألفاظ والتراكيب كبعض كتب الفقه الأخرى، الأمر الذي يسهل لكل الطبقات العلمية مطالعته والإفادة منه.

٧ - اشتماله على أغلب دلالات المسميات الفقهية المعاصرة التي يرددها الباحثون في عصرنا ويعقدون من أجلها المؤتمرات والندوات، ويؤسسون لها المراكز والمؤسسات المتخصصة كـ(الفقه المقارن) و(فقه الوقائع والنوازل) و(فقه الواقع والتوقع) و(فقه المصالح والمقاصد) و(فقه الإحتياط ودرء المفاسد) و(فقه الثوابت والمتغيرات) و(فقه الموازنات والأولويات) و(فقه السياسة الشرعية) و(فقه تقنين الأحكام).

٢- خارطة هذا الكتاب

يقع هذا الكتاب في مجلدين مخطوطين كبيرين، اشتمل كل مجلد على ثلاثة أجزاء، فالمجلد الأول اشتمل على الثلاثة الأجزاء الأولى، حيث بدأ بمقدمة المؤلف وانتهى بكتاب البيوع. أما المجلد الثاني فاشتمل على الثلاثة الأجزاء الأخيرة، حيث بدأ بـ(كتاب الشفعة)) وانتهى بكتاب السيرة.

ومن المعروف أن بدايات هذه الأجزاء ونهاياتها بعد التحقيق والطبع لم تعد كما هي في المخطوطات، نظراً لما يتطلبه أمر التحقيق من ناحية، ومن ناحية أخرى حرصاً منا على ترتيب الأجزاء بما يتناسب مع محتوياتها بداية ونهاية، حيث راعينا أثناء الإخراج الطباعي تقسيمها على ثمانية مجلدات شبه متساوية في الأحجام والصفحات.

ومن المعروف أن هذه المجلدات الثمانية قد اشتملت على نصوص فقهية قيّمة، لذلك قمنا بإعداد فهرس علمية شاملة لها ولأصحابها تتناسب ومكانة هذا الكتاب وطبقات القراء الكرام، تقع في مجلد مستقل، شامل

للفهارس التالية: فهرس الآيات القرآنية. فهرس الأحاديث النبوية. فهرس الآثار العلوية. فهرس ما أجمع عليه أهل البيت. فهرس أقوال أهل البيت. فهرس أقوال الصحابة. فهرس أقوال التابعين وتابعيهم وتابعي التابعين. فهرس أقوال الفقهاء الأربعة، كل على حدة. فهرس أقوال أصحاب أبي حنيفة. فهرس الأقال المنسوبة لأهل البلدان. فهرس المصطلحات الفقهية والعامية. فهرس الأعلام المترجم لهم. فهرس الأحداث والوقائع. فهرس البلدان والأماكن. فهرس القبائل والفرق والجماعات.

٣- زيادات الكتاب

وبالنسبة للزيادات الملحقة في أواخر الجزء السادس من مخطوطة هذا الكتاب، والمعروفة باسم (زيادات الجامع الكافي) فقد وضعت في الاعتبار أن تكون الدراسة المتعلقة بها في أول المجلد الذي أفردته لها، لتكون وافية بالمراد، شاملة لحلول كل الإشكالات المتعلقة بها، وكانت الخطة أن يتزامن نشر ذلك المجلد مع هذه المجلدات، وكنت حريصاً كل الحرص على ذلك، ولكنني وقعت تحت ضغط عاملين: زمني وطلبي. فالزمني تمثل في وقوفي أمام مسائل كلامية دقيقة، يوحى ظاهر بعضها بالإشكال لعدم إكتمالها في أغلب الأحوال. وأما الطلبي فتمثل في الإلحاح المستمر من قبل عدد من الأخوة المتعطين للاطلاع على هذه المجلدات.

وقد بقيت متردداً إزاء ذلك بين تأجيل إنجاز هذه المجلدات إلى حين الانتهاء من ذلك المجلد الخاص بالزيادات، وبين تعجيل منفعتها، فترجّح لي تعجيل منفعتها؛ تلبية لرغبة الراغبين، وحرصاً على إفادة الطالبين، خصوصاً أن هذه المجلدات غير مرتبطة من حيث الموضوع بمجلد الزيادات.

فهذه المجلدات الثمانية موضوعها (الفقه) وذلك المجلد موضوعه (علم الكلام) كما أنه قد حالت بيني وبين تحقيق ذلك إشكالات تتطلب المزيد من التأكد والتثبت والشرح والإيضاح. ومنها: أن تلك الزيادات تبحت في لطيف

علم الكلام، وفي مسائل دقيقة منه. ومنها: أنه يبدو على بعضها في الظاهر إشكالات متعددة، بعضها يرد في سياق السؤال نفسه، وبعضها في سياق الجواب، وقد يزعم المطلع لأول وهلة أن ذلك القول لهذا الإمام أو ذاك، وهو ليس كذلك. ومنها: أن الجواب قد لا يأتي على وجهه بسبب عدم حفظ الراوي له بكامله، وعلى سبيل المثال نجد يقول في سياق جواب مسألة (نقصان الإيمان وزيادته): «وشرح فيه شرحاً لم أحفظه وزاد آية من القرآن». ونجده يقول في سياق جواب مسألة (الخروج من النار): «وذكر أشياء لم أحفظها». ونجده يقول في سياق جواب مسألة (القدر): «وذكر فيه كلاماً وشرحاً لم أحفظه، وذكر فيه آيات من القرآن». وكقوله في سياق جواب (مسألة الاستطاعة): «وتكلم أحمد بن عيسى في هذا بكلام وشرح لم أحفظه». وفي موضع آخر: «وذكر أحمد وجهاً آخر لم أحفظه».

٤- طريقة المؤلف في تأليفه

سلك المؤلف في تأليفه منهجاً خاصاً نقرأه في مقدمته القيمة التي أبان فيها دوافع تأليفه وأسلوب تصنيفه.

أ. دوافع التأليف: قال في معرض ذلك: «فإنك ذكرت لي أنك رأيت الزيدية قبلنا بالكوفة يُعَوَّلون في مسائل الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الإمام الحسين بن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، والإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الإمام الحسن بن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، والإمام الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الإمام الحسين بن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ومحمد بن منصور بن يزيد المرادي المقرئ رحمه الله تعالى وذكرت أن أقاويلهم متفرقة، ليس يحويها كتاب فيقصد، وحاجة أصحابنا الزيدية إلى كتاب يجمع أقاويلهم».

فكان الغرض من تأليفه: جمع مسائل الخلاف على مذهب هؤلاء الأئمة المتفرقة، في كتاب واحد يفي بحاجة أصحاب الزيدية وغيرهم، مُستقصى فيه ما تناثر هنا وهناك، تيسيراً للطالب، ومزيد فائدة للراغب.

ب. الإسم والدلالة: ويبيّن طريقة الاختصار وإثبات الأقوال؛ ليُخرجَ في الأخير كتاباً تطابق محتواه مع مسماه، جامعاً لمسائل الفقه وأقوال الأئمة، كافياً في الأدلة واستنباط الأحكام.

ج. كيفية إثبات الأقوال: ويقول موضحاً كيفية إثبات الأقوال وتدوين المسائل: ((واعتمدت فيما ذكرتُ من أقاويلهم على حكاية ألفاظهم في أكثر المسائل، وربما قدمت في بعضها وأخرت، وربما زدت اللفظة التي توضح المعنى وتكشفه ولا تغيره، وربما نقصت من ألفاظهم ما يستغنى عن ذكره، وربما روى محمد خبيراً عن بعض العلماء، ثم قال في عقبه: وبهذا نأخذ، وهذا قولي. فابتدأت المسألة على أنها قوله، وربما سئل فقيل له: أيجوز كذا؟ فقال: (نعم) أو (لا). فحكيت أن ذلك القول قوله، وقلت: قال: يجوز كذا، أو لا يجوز كذا)).

د - المصادر والمراجع

ثم يوضح أهم المصادر والمراجع التي اختصر منها هذا الكتاب فيقول: ((ومصنفات محمد التي اختصرت منها هذا الكتاب ثلاثون مصنفاً)).

٥- النسخ المعتمدة في تحقيق هذا الكتاب

إعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثمانية نسخ مخطوطة، جميعها مقروءة على عدد من الأئمة والعلماء كما هو واضح في هوامشها، وقد وضعت في اعتباري تقديم النسخ القديمة التي يعود نسخها إلى عصر المؤلف (أواخر القرن الرابع، وبداية القرن الخامس الهجري) أو النسخ المنسوخة عليها ولو كانت متأخرة في تاريخ نسخها.

على أنه من الممكن القول: إنَّ نسختين على الأقل من النسخ التي اعتمدها نُسخنا على نسختين تعودان إلى عصر المؤلف إذا لم تكن إحداهما نسخة المؤلف نفسه أو على الأقل أنه قرأها وراجعها، ولعل الغالب على نُسخ اليمن أنها تعود إلى هاتين النسختين.

ولعل القاضي العلامة جعفر بن أحمد بن عبد السلام، المتوفى سنة (٥٧٣هـ) هو من قدم بإحدى هاتين النسختين أثناء رحلته إلى العراق في منتصف القرن السادس الهجري، وقد اطلعت على جزء قديم بمكتبة الشيخ مشرف المحرابي لعله أحد أجزاءها، كونه يعود إلى خزنة الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة المتوفى سنة (٦١٤هـ).

والأخرى قدم بها العلامة الكبير أحمد بن مير^(١) بن الناصر من أولاد الحسن بن زيد بن الحسن بن علي، وذلك في سنة (٧٤٩هـ) في عصر الإمام المهدي علي بن محمد المتوفى سنة (٧٧٣هـ) وهي التي أشار إليها العلامة المحقق صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير المتوفى سنة (٩١٤هـ) في كتابه (الفلك الدوار)^(٢).

وفيما يلي وصف للنسخ المعتمدة في تحقيقنا لهذا الكتاب:

النسخة الأولى: نسخة يعود تملكها إلى السيد العلامة عبد الرب بن محمد بن الحسين بن عبد القادر بن الناصر بن عبد الرب بن شمس الدين، ويبدو عليها من ورقة الغلاف أنه تعاقب على تملكها عدد من العلماء. وقد اشتملت على الجزء الأول والثاني، وكان الفراغ من نسخها يوم الخميس لليلتين بقيتا من شهر ذي القعدة الحرام سنة (١١٦٣هـ) ناسخها العلامة عبد الله بن محمد بن ناصر الزيدي الكوكباني.

النسخة الثانية: يعود تملكها إلى القاضي العلامة أحمد بن ناصر بن محمد بن عبد الحق المخلافي، وقد اشتملت على الثلاثة أجزاء الأولى،

وذكر في آخر الجزء الأول الأئمة والعلماء الذين تعاقبوا على قراءتها وسماعها. ثم قال: «أبو المناقب، وأبو طاهر بن دفسلله... وأجازهما السيد يحيى بن محمد الريحاني ما فاتهما في رجب من سنة (فراغ) (٣) وأربعمائة، وابن الريحاني يروي عن المصنف. انتهى والله المنة أولاً وأخيراً وظاهراً وباطناً، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً».

هذا وهنالك نسخة مشابهة للنسختين المذكورتين ذكرها خير الدين الزركلي في (الأعلام): ١٤٢/٨ وذكر أنها موجودة في مكتبة الإمبرزويان (بميلانو)، نسخت سنة (١٠٨٨هـ)، وهي من أوقاف العلامة يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد، وهي غير النسخة الأخرى الموقوفة بـ(الجامع الكبير) الآتي وصفها.

النسخة الثالثة: نسخة مصورة من مكتبة الشيخ مشرف عبد الكريم المحرابي، مبتورة من أولها إلى وسط الجزء الرابع، وبدايتها من قوله: <علي - صلى الله عليه - بالسرقه ثم رجع فتركه > إلى آخر الجزء الرابع. وهي نسخة قديمة جداً لعل تاريخ نسخها يعود إلى سنة (٤٤٤هـ).

النسخة الرابعة: نسخة مصورة من مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، وهي في الأصل من أوقاف العلامة الكبير يحيى بن الحسين بن الإمام القاسم بن محمد بن علي - رحمهم الله - وهي من الكتب التي وجه الإمام المتوكل على الله يحيى بن محمد حميد الدين - رحمهما الله - بنقلها إلى المكتبة ووقفها فيها سنة (١٣٥٥هـ).

وهي تقع في (٣٥٧) صفحة بالقطع الكبير، مسطرتها (٥٠) سطراً في الصفحة، والديباجة مذهبة في شكل فني جميل، وقد كتبت بخط دقيق وجميل، وللأسف لم نعثر فيها على تاريخ النسخ، ولا على اسم ناسخها، وقد كتب على صفحاتها الأولى بخط واقفها طريقة تملكه لها بقوله: «ملك بالقسمة الصحيحة الشرعية الفقير إلى عفو الله، يحيى بن الحسين بن أمير المؤمنين المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي لطف الله به».

النسخة الخامسة: نسخة الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى بن محمد حميد الدين، وقد آلت إلى ولده الإمام المتوكل على الله يحيى بالقسمة الشرعية سنة (١٣٥٣هـ) ويظهر مما كتب على بعض أوراقها أنها انتقلت بطريقة أو بأخرى إلى عدد من العلماء. وهي تقع في مجلدين، اشتمل كل واحد منهما على ثلاثة أجزاء، عدد صفحات المجلد الأول (٥١٢) ومسطرته (٣٣) سطراً لكل صفحة، ويقع المجلد الثاني في (٤٢٠) صفحة، ومسطرته (٣٣) سطراً لكل صفحة، ولم يكتب ناسخها اسمه عليها.

النسخة السادسة: نسخة العلامة الكبير، عبد الله بن الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي - رحمه الله تعالى - وقد انتقلت من ورثته إلى السيد العلامة المؤيد بن عبد الكريم العثري، ثم إلى السيد العلامة محمد بن عبد العظيم الهادي، وهي نسخة جميلة اشترك في نسخها عالمان جليلان، أحدهما القاضي محمد بن يحيى مرغم، حيث نسخ المجلد الأول المشتمل على الثلاثة أجزاء الأول، وكذلك نسخ الجزء الرابع وثلاثي الجزء الخامس من المجلد الثاني. ويقع المجلد الأول في (٤٢١) صفحة بواقع (٣١) سطراً لكل صفحة، ويقع ما نسخه من الجزأين الرابع والخامس في (١٧٨) صفحة بواقع (٣١) سطراً لكل صفحة.

النسخة السابعة: نسخة العلامة أحمد بن الحسن الحوثي - رحمه الله تعالى - والذي تيسر لنا منها هو من بداية الجزء الرابع، وأوله كتاب (الشفعة) يقع في (٤٣٤) صفحة، عدد سطورها (٤٣-٤٤) سطراً للصفحة الواحدة، ناسخها العلامة حسن بن محمد العجري.

النسخة الثامنة: نسخة القاضي العلامة النحرير، حسن بن محمد سهيل - رحمه الله تعالى - وهي نسخة جميلة تتكون من مجلدين، اشتمل كل واحد منهما على ثلاثة أجزاء، وقد اشترك في نسخها القاضي علي إسماعيل سهيل، والسيد العلامة علي بن قاسم الطالب المؤيدي - رحمه الله تعالى -

حيث نسخ القاضي علي إسماعيل سهيل الأجزاء الثلاثة الأولى. وما نسخته يقع في (٤٣٤) صفحة، عدد سطورها ما بين (٣٧ - ٣٩) سطراً لكل صفحة.

ثانياً: حول المؤلف

١. نسبه ومولده

هو السيد الشريف الإمام الحافظ الحجة أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن علي بن الحسين بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد البطحاني بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الإمام الحسن بن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.
وُلد في شهر رجب سنة (٣٦٧هـ) في مدينة (الكوفة) العامرة بالعلم والأدب، ونشأ في ظل أسرة علوية كريمة محبة للعلم وشغوفة بمكارم الأخلاق. بَكَرَ إلى تحصيل العلوم بهمة عالية وعزيمة سامية منذ نعومة أظفاره، حيث ابتدأ حياته العلمية على يد والده، والذي أفاده إفادة عظيمة، خاصة في الحديث وعلومه. كما تنقل بين عدد كبير من مشايخ (الكوفة)، ورحل - أيضاً - إلى مشايخ (بغداد).

٢. مشايخه

ولعل من المناسب ذكر بعض مشايخه الذين أخذ عنهم تلقياً أو رواية، وقد تتبعتهم من خلال ذكره لهم في عدد من مؤلفاته. ومن أبرز هؤلاء المشايخ نذكر:

١. إبراهيم بن أحمد الطبري، أبو إسحاق المقرئ.
٢. إبراهيم بن محمد النظامي.
٣. أحمد بن عبد الله الجواليقي، أبو خازم.
٤. أمة السلام بنت القاضي أحمد بن كامل بن شجرة البغدادية
٥. جعفر بن محمد بن الحسين بن حاجب، أبو عبد الله.
٦. جعفر بن محمد بن عيسى بن علي بن محمد الجعفري.
٧. الحسين بن محمد بن إسماعيل بن أبي عابد، أبو القاسم (قاضي الكوفة)
٨. زيد بن أبي هاشم جعفر بن محمد العلوي.

٩. زيد بن محمد بن المؤدب.
١٠. صالح بن أحمد الخراز.
١١. صالح بن أحمد العطار.
١٢. الضحاك بن عبيدالله بن أبي قتيبة الغنوي.
١٣. عبد الله بن بشر بن مجالد البجلي.
١٤. عبد الله بن الحسين بن محمد، أبو محمد الفارسي.
١٥. عبد الواحد بن محمد بن عبد الله، أبو عمر بن مهدي البغدادي.
١٦. علي بن الحسن بن عبد الرحمن العلوي (والد المؤلف).
١٧. علي بن الحسن بن يحيى، أبو الحسين العلوي.
١٨. مجالد بن بشر، أبو عبد الله البجلي.
١٩. محمد بن إبراهيم بن سلمة بن كهيل.
٢٠. محمد بن أبي هاشم جعفر بن محمد العلوي. وغيرهم كثير.

٣. تلامذته

ولما استقر به الحال في الكوفة مسقط رأسه، وبيت علمه الأول، قصده كوكبة من الحفاظ الكبار من مختلف المذاهب، ومنهم الحفاظ محمد بن علي الصوري المتوفى سنة (٤٤١هـ)، وقد هاجر إليه من بغداد وكان لا يفتخر بشيخ كافتخاره بالحافظ العلوي، بالرغم أنه تتلمذ على عدد كبير من المشايخ، والحافظ الصوري يعد من حفاظ السنة المرموقين في القرن الخامس الهجري^(٤).

وهناك قائمة طويلة من الحفاظ والعلماء الذين أخذوا عنه عليه السلام، ولو تتبعناهم كما تتبعنا مشائخه لطال بنا المقام، ولكن نذكر أبرزهم:

- ١- أحمد بن سعيد بن وهب بن سلمان الدهقان.
- ٢- أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي الهاشمي العباسي، أبو منصور الكوفي البغدادي.

٣- أحمد بن محمد بن الصائغ الخراز.

- ٤- أحمد بن محمد بن حمزة، أبو المعالي.
- ٥- الحسن بن محمد بن معية الشريف أبو طاهر العلوي.
- ٦- زيد بن ناصر، أبو الحسن العلوي الحسيني.
- ٧- سعيد بن محمد بن أحمد، أبو غالب الثقفي الكوفي.
- ٨- عبد الجبار بن الحسن بن معية العلوي، أبو الحسين.
- ٩- علي بن الحسين الزيدي صاحب كتاب (المحيط بالإمامة).
- ١٠- علي بن عبد الصمد التميمي، أبو الحسن النيسابوري.
- ١١- علي بن علي بن الرطاب الكوفي.
- ١٢- عمر بن إبراهيم الزيدي العلوي النحوي.
- ١٣- محمد بن أحمد بن شهريار.
- ١٤- محمد بن أحمد بن يعقوب، أبو الفتح.
- ١٥- محمد بن زيد بن فروخ.
- ١٦- محمد بن علي بن عبد الله، أبو عبد الله السوري الحافظ.
- ١٧- محمد بن علي بن ميمون، أبو الغنائم النرسي الكوفي.
- ١٨- ناصر بن محمد بن علي بن العباس، أبو الفتح.
- ١٩- يحيى بن الحسن بن علي بن الهيثم.
- ٢٠- يحيى بن محمد الثقفي، أبو منصور. وغيرهم كثيرون.

٤. إجماع العلماء على فضله وعلمه

ومما تميز به الحافظ أبو عبد الله العلوي، أنه كان محلّ تقدير جميع المذاهب، ولن أبالغ إذا قلت: إنه من المجمع على فضله وعلمه عندهم، وهذه نماذج من مظاهر إعجابهم به، وثنائهم عليه:

فهذا الذهبي - من علماء السنّة - يقول: «الإمام المحدث الثقة العالم البقية مسند الكوفة أبو عبدالله محمد بن علي» إلى أن قال: «وكان حافظاً خرج عنه الحافظ السوري»^(٥). ووصفه ابن عماد الحنبلي بـ(مسند الكوفة)^(٦). وذكره

الطهراني من الإمامية في (طبقات أعلام الشيعة)^(٧) وكذلك في (الذريعة إلى مصنفات الشيعة) ووصفه بالشريف الزاهد^(٨).

٥. مؤلفاته

وإذا رجعنا إلى تراثه الفكري وثروته العلمية وجدناها شاهدة على رسوخ قدمه وسعة علمه، ومن أهمها:

- ١- كتاب (الجامع الكافي).
- ٢- كتاب (الأذان بحج علي خير العمل) وهو شاهد على سعة علم المؤلف وحفظه للأدلة، فقد أورد حول مسألة الأذان بحج علي خير العمل أكثر من مائة وتسعين نصاً مسنداً، وقد طبع هذا الكتاب سنة (١٣٩٦هـ) بتحقيق السيد العلامة المرحوم/ يحيى بن عبد الكريم الفضيل رحمه الله.
- ٣- كتاب (فضل زيارة الحسين) اشتمل على كثير من الأحاديث والآثار الدالة على فضل زيارة أهل البيت عموماً والإمام الحسين بن علي عليه السلام خصوصاً، طبع بتحقيق السيد أحمد الحسيني.
- ٤- كتاب (تسمية من روى عن الإمام زيد) اشتمل على تسع وعشرين ترجمة لبعض مشاهير التابعين، وذكر حديث كل واحد منهم، طبع مؤخراً بتحقيق الأستاذ/ صالح قربان.
- ٥- كتاب (التعازي) ذكره العلامة الطهراني في كتابه (الذريعة) وذكر أنه كان عند العلامة النوري بمكتبته، عن نسخة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهده^(٩)، وذكره العلامة النوري في (مستدرك الوسائل)^(١٠).
- ٦- كتاب (فضل الكوفة وفضل أهلها) اشتمل على عدد من فضائل الكوفة وأهلها، نسخة من الجزء الأول في دار الكتب الظاهرية بدمشق ضمن المجموع رقم (١٩٣) من الورقة (٢٨٣-٣٠٨) حسب السيد الحسيني^(١١).
- ٧- كتاب (التاريخ) نقل عنه ابن نقطة في كتابه (الاستدراك) في كلمة (بزه) كما نقل عنه ابن ماکولا في كتابه (الإكمال)^(١٢).

٨- كتاب (المقنع في الفقه) ذكره ابن حابس^(١٣). وذكره ابن أبي الرجال في (مطلع البدور)^(١٤) باسم (المقنع في فقه زيدية كوفان رضي الله عنهم).

٦. وفاته

وبعد حياة علمية حافلة بالعطاء والإنتاج توفي في شهر ربيع الأول سنة (٥٤٤٥هـ).

الهوامش:

(١) وفي بعض كتب الإجازات: أحمد بن أمير.

(٢) الفلك الدوار: ١٨٦-١٨٧.

(٣) بياض، لعله من سنة أربع وأربعين وأربعمائة، بدليل ما وجدناه في النسخة الثالثة.

(٤) أنظر ترجمته في تاريخ بغداد: ١٠٣/٣.

(٥) سير أعلام النبلاء: ٦٣٦/١٧.

(٦) شذرات الذهب: ٢٧٤/٣.

(٧) أنظر: طبقات أعلام الشيعة: ١٧٠-١٧٢.

(٨) الذريعة إلى مصنفات الشيعة: ٢٠٥/٤.

(٩) الذريعة إلى مصنفات الشيعة: ٢٠٥/٤.

(١٠) مستدرك الوسائل: ٣٧٠/٣.

(١١) أنظر: مقدمة تحقيق فضل زيارة الحسين.

(١٢) أنظر: مقدمة تحقيق فضل زيارة الحسين.

(١٣) أنظر: مقدمة كتاب المقصد الحسن -خ-.

(١٤) مطلع البدور: ١٥٢/٢.